

القطاع غير الرسمي في الجزائر

ملاك قارة*

الملخص:

عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة تنامي ظاهرة القطاع غير الرسمي، هاته الأخيرة خلفت آثارا سلبية خاصة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. يهدف هذا المقال إلى محاولة دراسة القطاع غير الرسمي في الجزائر، مع الإشارة إلى أهم الإجراءات المتخذة لمحاربته.

Summary

Algeria's martyr in the last period, the growth of the informal sector phenomenon, this later has generated repercussions on the economical and social levels.

This artical project to show the evolution of this phenomenon in Algeria with the use of the essential manners witch the concerned authorities has used to ward this phenomenon.

مقدمة

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي، من بين أهم الموضوعات التي تحمل الكثير من الجدل في وقتنا الحالي، هذه الظاهرة التي اختلفت تسميتها: الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الخفي، القطاع غير الرسمي... الخ. وبالرغم من تزايد أهميتها في مختلف اقتصاديات بلدان العالم، إلا أن دراسة مختلف جوانبها لا تزال إلى حد الآن في مراحلها الأولى. وهذا راجع إلى صعوبة تحديد طبيعة هذا الاقتصاد، وكذا تحديد دائرة النشاطات المتعلقة به بشكل واضح.

من الملاحظ أن هذه الظاهرة زاد انتشارها في البلدان النامية بشكل كبير، و منها الجزائر التي أصبحت تعاني من هذه الظاهرة.

سيتناول هذا المقال دراسة القطاع غير الرسمي في الجزائر، وذلك وفق الخطة التالية:

- مفهوم القطاع غير الرسمي.
- القطاع غير الرسمي في البلدان الإفريقية.
- نشأة القطاع غير الرسمي في الجزائر.
- أسباب تنامي هذا القطاع في الجزائر.
- آثاره على الاقتصاد الوطني.
- الإجراءات المتخذة لمحاربة هذا القطاع.

أولا- تعريف القطاع غير الرسمي

*أستاذة مكلفة بالدروس بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة

يعود أول استعمال لهذه التسمية للأنترولوجي كايت هارت (Keith Hart, 1973) وقد تم استعمالها لأول مرة باللغة الانجليزية (Informel Sector) ثم ترجمت فيما بعد إلى اللغة الفرنسية (Secteur informel)، وهذا بعد مهمة قام بها إلى كينيا لصالح المكتب الدولي للعمل، حيث قدم هارت تقريراً (تقرير كينيا)، أين استعمل تسمية "القطاع غير الرسمي"، وهذا من أجل التمييز بين مختلف الفرص التي تخلق العوائد المرتبطة بالأعمال الحرة، وبين الأعمال التي تركز على الأجر (Lautier, 1994: 9)، بينما يرجع بعض الباحثين أقدمية أكثر لهذه التسمية فهي تعود إلى فترات الخمسينات، تحت شكل آخر هو «القطاع غير المنظم»، والذي يشير إلى وحدات الإنتاج ذات الحجم الصغير و جزء من النشاطات غير النقدية. في بداية الأمر، اعتبر المكتب الدولي للعمل (BIT) بأن أنشطة القطاع غير الرسمي تحدد وفق سبعة معايير كما يلي: (Fortein, 2002: 2)

- سهولة ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي (غياب الحواجز عند الدخول في هذا القطاع).

- استعمال الموارد المحلية.
 - ملكية عائلية للمؤسسة.
 - استعمال تكنولوجيا تقليدية، يغلب عليها طابع اليد العاملة.
 - الأسواق تكون تنافسية وبدون قواعد و قوانين.
 - اللجوء إلى تكنولوجيا كيفية تمتاز بحركة كبيرة من العمل.
 - مجال الأنشطة في هذا القطاع محصور.
- وبعد بضعة سنوات، أدخل على مفهوم القطاع غير الرسمي عدة اعتبارات أخرى كحجم الأنشطة الممارسة فيه، وعلاقاتها مع السلطات العمومية، هيكلها التنظيمي، رقم أعمالها... الخ.
- فالقطاع غير الرسمي يشكل مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تفلت من حسابات المحاسبة الوطنية. (Schneider, 2002: 6).
- و بشكل عام، فإن القطاع غير الرسمي يظهر بأشكال مختلفة وهذا حسب البلد، المنطقة داخل نفس البلد و حتى المكان داخل نفس المدينة. و يشمل في العادة مختلف أنواع الأنشطة، المؤسسات، التحفيزات و المشاركات.
- إن أنشطة القطاع غير الرسمي تتنوع من البيع في الأرصفة، و إعداد منتجات غذائية، بالإضافة إلى قائمة أخرى من الأنشطة التي تتميز برأسمال ضعيف وتحقق عوائد قليلة و لا تحتاج إلى مهارات عالية.
- كما يوجد نوع آخر من هذه الأنشطة يحتاج إلى عوامل الاستثمار بشكل كبير (كالحاجة إلى رأسمال، مهارة نوعاً ما معتبرة، وإنتاج مرتفع). ونجد مثل هذا النوع

مثلا في الأنشطة التي تختص في صناعة المنتجات الصناعية، و مهنة الخياط، إصلاح السيارات،...الخ. (Roy et Bodson,1994: 58) نجد شكلا آخر من أنشطة القطاع غير الرسمي، يغلب عليه الطابع التقليدي كالصناعات الحرفية، أو في مجال الخدمات. وتجدر الإشارة للقول بأن أنشطة القطاع غير الرسمي تمارس بصفة خاصة من طرف أفراد يعملون لحساباتهم الخاصة، وهذا إما بشكل فردي أو بمساعدة عدد من الأفراد الذين ينتمون عادة إلى نفس عائلة صاحب المهنة. (Gouvrevitch, 2002: 20).

ثانيا القطاع غير الرسمي في البلدان الإفريقية

يرجع المحللون الاقتصاديون أسباب انتشار القطاع غير الرسمي خاصة في الدول الإفريقية إلى الأزمات الاقتصادية التي مرت بها هاته الأخيرة، بالإضافة إلى برامج إعادة التصحيح الهيكلي التي فرضت عليها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الانفجار الديمغرافي وأثاره السلبية على النمو الاقتصادي، زيادة الطلب على العمل مقارنة بالعرض عليه،...الخ. هاته الأسباب ساعدت على تفاقم حدة القطاع غير الرسمي في البلدان الإفريقية.

إن الجدول أدناه يبين النسبة المئوية للاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام عبر مختلف مناطق أنحاء العالم:

الجدول رقم (01): نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام (%)

المنطقة	الاقتصاد غير الرسمي (%)
آسيا الشرقية	24.3
أوروبا الشرقية و وسط آسيا	37.7
أمريكا اللاتينية	41.5
إفريقيا الشمالية	27.5
إفريقيا الجنوبية	42.3
آسيا الجنوبية	35.7

Source : World Bank Group : World Development Indicators data base, www.devdata.worldbank.org, 2006.

قامت عدة منظمات دولية خلال السنوات الأخيرة بإدماج قضية القطاع غير الرسمي في أنشطتها المبرمجة بالتعاون مع مختلف الدول الإفريقية، و قد تضمنت نتائج الدراسات المقدمة من قبل هذه المنظمات الأسباب الحقيقية التي شجعت على

تنامي القطاع غير الرسمي في البلدان الإفريقية، حيث كشفت تقاريرها بأن الأسباب الجوهرية تعود إلى الظروف الاقتصادية المتدهورة، إعادة الهيكلة و السياسات المتعبة من قبل الدول (كبرنامج التصحيح الهيكلي المفروض في أغلب الأحيان من قبل صندوق النقد الدولي، تطبيق سياسات نقدية أو ضريبية جديدة، تغيير الإطار القانوني...الخ). بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية، و شمولية الاقتصاد العالمي و ما صاحبه من التطور التكنولوجي السريع.

و فيما يلي أهم التوصيات التي قدمتها المنظمات العالمية كالمكتب الدولي للعمل (BIT, 2002:3) و المنظمة العالمية للعمل (OIT, 2002:4) للبلدان الإفريقية من أجل اتخاذ مختلف الطرق و الوسائل التي تهدف إلى محاولة إدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي:

- 1- يجب أولاً رفع الحواجز التي تعرقل الدخول إلى النظام الرسمي و هذا ما يسهل محاربة القطاع غير الرسمي.
- 2- ضرورة وجود تسيير جيد للحاكمة (La bonne gouvernance) فالحكومة تلعب دوراً هاماً خاصة على المدى الطويل من أجل خلق مناصب شغل، و توفير الحماية الاجتماعية للعمال، بالإضافة إلى توفير محيط ملائم يساعد على إنشاء مؤسسات صغيرة و يشجع نموها (تسهيل القوانين، الإصلاح الضريبي...الخ).
- 3- دعم القوانين المتعلقة بحقوق العمل.
- 4- استغلال سياسات و استراتيجيات ملائمة لمواجهة القطاع غير الرسمي، من أجل إدماجه في الاقتصاد الرسمي.
- 5- إنشاء محيط ملائم للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، يتناسب مع احتياجات سوق العمل.
- 6- تطوير التكنولوجيا في ميدان العمل، و تحسين قنوات انتقال المعلومات.
- 7- تشجيع الاتفاقيات المحلية و الدولية، خاصة المتعلقة بصفقات العمل، وذلك في إطار الديمقراطية.
- 8- محاربة الرشوة و الفقر.

ثالثاً: نشأة القطاع غير الرسمي في الجزائر

تعود بداية ظهور الأسواق السوداء في الجزائر إلى فترة السبعينيات، و هذا بسبب النزوح الريفي إلى المدن، و ما رافقه من زيادة الطلب على السلع الغذائية (ظهور فرق كبير بين العرض المتناقص للسلع الغذائية و الطلب المتزايد عليها) و في المقابل انخفاض الإنتاج الفلاحي، حيث كانت تباع في هذه الأسواق مختلف

السلع الغذائية بأسعار مرتفعة، مقارنة بأسعارها في السوق الرسمية التي كانت مدعومة من طرف الدولة في تلك الفترة. أما القطاع غير الرسمي فقد بدأ بالظهور في منتصف الثمانيات، هاته الفترة التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة، انجر عنها بروز عدة سلبات كان لها تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات انبثق عنها تغيير النظام الاشتراكي المتبع، و تبني نظام اقتصاد السوق. هذا الانتقال كان له بدوره انعكاسا سلبيا على الناحية الاقتصادية و الاجتماعية، وهو ما ساعد على زيادة تنامي هذا القطاع (Henni,1991:13). فالقطاع غير الرسمي لم ينشأ صدفة في الجزائر، بل تمخض عن جملة التغيرات الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية التي مر بها هذا البلد. ويمكن تقسيم أهم المراحل التي مر بها القطاع غير الرسمي في الجزائر إلى ما يلي:

1- مرحلة القطاع غير الرسمي الخفي 1962-1985

تميزت هذه الفترة بانخفاض نسبة البطالة، فقد كان أغلبية الأفراد يشتغلون في مؤسسات و قطاعات عمومية التي شيدتها الجزائر آن ذاك. لذا فان معظم الأنشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل النساء، الأطفال، الشيوخ و المعوقين.

2- مرحلة استفحال القطاع غير الرسمي 1986-إلى نهاية التسعينيات

خلال هذه الفترة، قامت الجزائر بعدة إصلاحات، كانت تهدف إلى إقامة إستراتيجية تساعد على الخروج من الأزمات المتعاقبة عليها: فالإصلاح الأول تجسد في سياسة إعادة الهيكلة، سنة 1989، و الذي نتج عنه بداية ظهور الحرية الاقتصادية في الجزائر. (2: Hammouda) أما الإصلاح الثاني فقد كان في سنة 1993 و كان يهدف إلى إيجاد حل للأزمة الاقتصادية. (و لقد أطلق على الاقتصاد في هذه الفترة ب "اقتصاد الحرب"). و يكمن الإصلاح الثالث في الخضوع إلى شروط إعادة الدولة التي أجبر صندوق النقد الدولي الجزائر الالتزام بها. لقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة عدم الاستقرار، مما نتج عن ذلك انتشار ظاهرة الأنشطة غير الرسمية التي نذكر من بينها ظاهرة بائعي الأرصفة و ذلك بسبب زيادة نسبة البطالة التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطور معدل البطالة في الجزائر

السنوات	85	87	89	90	91	93	94	95	96	97	98	99	2000
---------	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	------

معدل البطالة	9.7	21.4	18.1	19.7	21.2	23.2	24.4	28.1	28	28	29.2	29.5
--------------	-----	------	------	------	------	------	------	------	----	----	------	------

Source :Reiffers et autres : « Profil pays du femise : algerie »,Institut de la Méditerranée,France, Janvier 2006, p2.

3- مرحلة توسيع مجالات القطاع غير الرسمي من 1998 إلى يومنا هذا
لوحظ ارتفاع سريع للقطاع غير الرسمي في هذه الفترة، و هذا راجع إلى تزايد عدد البطالين خاصة فئة المثقفين الذين يحملون شهادات جامعية.

إن الجدول التالي يوضح لنا النسبة المئوية للاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام عبر مختلف دول إفريقيا:

الجدول رقم (3): النسبة المئوية للاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام

المنطقة	البلد	عدد السكان (بالملايين)	الاقتصاد غير الرسمي (%PNB)
إفريقيا الشمالية	الجزائر	31.8	34.1
	مصر	67.6	35.1
	تونس	09.9	38.4
	المغرب	30.1	36.4
إفريقيا الجنوبية	بنين	6.7	45.2
	سنغال	10.2	43.2
	كينيا	31.9	34.3
	ساحل العاج	16.8	39.9

Source : World Bank Group : World Development Indicators data base,
www.devdata.worldbank.org, 2006.

رابعا- أسباب تنامي القطاع غير الرسمي في الجزائر
يمكن ذكر أسباب تنامي هذا القطاع في الجزائر في النقاط التالية:
- إن العامل الأساسي الذي ساعد على تطور القطاع غير الرسمي، هو الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في فترة الثمانينات، و التي كشفت عن نقائص النظام الذي كان متبعاً آنذاك (اقتصاد موجه ذو مركزية القرارات، تدعيم الدولة للأسعار، خاصة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع،...الخ).

- النمو الديمغرافي و النزوح الريفي، فقد قدر عدد السكان المقيمين سنة 2002 ب 31.1 مليون نسمة ، مقابل 31.1 مليون نسمة سنة 2001، يتكونون من فئتين: المشغلين، و العاطلين عن العمل. حسب ما يبينه الجدول رقم 4:

الجدول رقم (4): تطور إجمالي السكان الذين بلغوا سن العمل و المشتغلين

2002	1988	1987	
31.357.000	29.272.340	22.520.870	اجمالي عدد السكان
19.218.710	14.471.320	11.478.590	السكان في سن العمل
9.305.000	8.326.000	5.341.100	السكان الذين يشتغلون

المصدر: لجنة علاقات العمل: القطاع غير الرسمي أو هام وحقائق ، جوان 2004، ص 103

- الجمود الشديد في سوق العمل ، و الذي يؤثر على إمكانية التوظيف ، عقود العمل،...الخ.
- زيادة حجم الضرائب المفروضة، و ما تولد عنها من ممارسات غير رسمية (التهرب الضريبي).
- التشغيل غير المستقر للأشخاص المسرحين من طرف المؤسسات العمومية.
- احتكار الدولة للتجارة الخارجية، مما شجع على تنامي عمليات الاستيراد و التصدير غير الرسمية.
- انتشار الفساد في الإدارة العامة.
- عجز الجهاز الوطني للإنتاج عن سد حاجات المستهلكين، لاسيما من حيث النوعية.
- تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية التي لا تجد مكانا لها إلا في الأسواق غير الرسمية.
- غياب قواعد العمران التجاري، هذا ما ساعد على الانتشار الفوضوي للمساحات التجارية.

خامسا- الآثار الناجمة عن القطاع غير الرسمي

يمكن حصر الآثار (السلبية و الايجابية) الناجمة عن القطاع غير الرسمي في الجزائر في النقاط التالية:

- تشجيع تطور السوق الموازي خاصة السوق الموازي للعملات الصعبة. فعجز البنك المركزي عن تلبية رغبات طالبي مختلف العملات الصعبة، أدى بلجوء الراغبين إلى شرائها من الأسواق الموازية بأسعار عالية، مما يشجع مالكي هذه العملة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي .

و يوضح الجدول التالي تنامي سعر الصرف الموازي في الجزائر مقارنة بسعر الصرف الرسمي.

الجدول رقم (4): تنامي سعر الصرف الموازي في الجزائر مقارنة بسعر الصرف الرسمي
الوحدة (الفرنك الفرنسي)

السنوات	1970	1974	1977	1980	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
سعر الصرف الرسمي	1	1.1	1.3	0.62	0.61	0.71	0.8	1.2	1.5	1.8	3.75	4.36	4.2	10.5	11	11.1
سعر الصرف الموازي	1	1.4	1.5	2	3	4	4	5	6	6.8	7	9.5	10	12.5	13	14.2

Source : BENHABIB et BENBOUZIANE : « Marché de change informel et mésalignement : le cas de l'Algérie » ; Faculté des Sciences économiques et de gestion Université de Tlemcen,p7.

- إن للقطاع غير الرسمي تأثيرات سلبية كبيرة على خزينة الدولة. فهو يلعب دورا كبيرا في التقليل من حجم الإيرادات التي تدخل هذه الخزينة.
- إن الأثر الإيجابي لهذا القطاع ، يظهر خاصة على المستوى الاجتماعي، و الذي يتجلى في خلق مناصب شغل للأشخاص الذين لم يجدوا عملا في الاقتصاد الرسمي، في حين أن أثره السلبي من هذه الناحية ، يظهر خاصة في غياب الحماية الاجتماعية، و ما ينتج عن ذلك من أخطار اجتماعية، كما أن هذا الأخير يقوم بتشغيل الأطفال و النساء في محيط تنعدم فيه أدنى حقوق و قوانين العمل.

سادسا - الإجراءات المتخذة لمحاربة القطاع غير الرسمي في الجزائر

يعنى القطاع غير الرسمي بأهمية بالغة من قبل الدولة ، التي تحاول إدماجه في القطاع الرسمي، ويمكن ذكر أهم الإجراءات (المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 2004 : 50):

- منح مساعدات للمؤسسات خاصة الصغيرة منها، مما ساعد على إدماج البطالين في عالم الشغل. فالمجهودات التي تبذلها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية في هذا الإطار، أدت إلى تحسن نسبي لمحيط المؤسسات، فقد سجلت إلى غاية سنة 2003: (21.244 مؤسسة جديدة، 1942 إعادة بعث للنشاط و 4789 شطب) ليصل العدد الإجمالي للمؤسسات إلى 207.949 مؤسسة صغيرة و متوسطة تشغل 550.386 أحياء، بالإضافة إلى عدد من الحرفيين المسجلين لدى غرف الصناعة التقليدية الذي بلغ 79.850 حرفيا.

- إنشاء أروقة خاصة بعرض و بيع منتجات الصناعة التقليدية على مستوى غرف الصناعة التقليدية و الحرف، لدعم المجهود المبذول في مجال التسويق.
- دعم المشاريع المتعلقة بإنشاء نشاطات الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.
- تكوين الشباب في حرف الصناعة التقليدية عن طريق التمهين.
- وضع برامج سياسة تشغيل الشباب، فمن أجل التقليل من البطالة، قامت الحكومة بوضع برامج خاصة بالشغل، و المدعمة من قبل تعاونيات شبابية.
- اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الغش الضريبي.
- تشجيع القطاع الخاص عن طريق التسهيلات المالية، التنظيمية و الضريبية.
- محاربة كل النشاطات المرتبطة بالجريمة المنظمة، و معاقبة المخالفين بتطبيق عليهم قوانين صارمة.

الخاتمة

من خلال ما سبق يتضح لنا بأن القطاع غير الرسمي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، و تشبه هذه الظاهرة السيف ذو الحدين: فالحد الأول يمثل الجزء السلبي لهذا القطاع، بالنظر إلى الآثار السلبية التي يخلفها خاصة على مستوى الاقتصاد الوطني، أما الوجه الآخر فيتمثل في الخدمة الاجتماعية التي يقدمها هذا الأخير للبطالين، و التي عجزت الدولة عن تلبيتها.

و حاليا فان المجهودات المتخذة من أجل مكافحته، مازالت تعاني من نقائص سواء من حيث محتواها، أو من حيث تطبيقها. إلا أن الجزائر تسعى جاهدة في البحث عن مختلف الوسائل التي تساعد على التقليل منه، بحكم ما تمليه عليها شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المراجع

- 1- Aderrazak Benhabib et Ziani Benbouziane: « Marché de change informel et mésalignement : le cas de l'Algérie » ; Faculté des Sciences économiques et de gestion Université de Tlemcen
- 2- Ahmed Henni: Essai sur l'économie parallèle cas de l'Algérie ; édition ENAG ; Alger ; 1991.
- 3- Bernard Fortein: Les enjeux de l'économie souterraine , centre interuniversitaire de recherche en analyse des organisations, Decembre2002.
- 4- Bruno Lautier : L'économie informelle dans le tiers monde , édition la découverte , paris ,1994.

- 5-BIT : Travail décent et économie informelle ; secteur de l'emploi ; Genève ;2002.
- 6- Friendrich Schneider : Sous la protection de l'ombre ; FMI ; Mars2002.
- 7- Gouvrévitch Jean Paul : L'économie informelle de la faillite de l'état à l'explosion des trafics ; France, Mars2002.
- 8- Jean Louis Reiffers et autres : « Profil pays du femise : Algérie »,Institut de la Méditerranée,France, Janvier 2006.
- 9- Nacer-Eddine Hammouda : « Secteur et emploi informels en Algérie : définitions, mesures et méthodes d'estimation », *CREAD, Alger*.
- 10- OIT : Rapport de la commission de l'économie informelle ; compte rendu ; quatre vingt –dixième session ; Genève,2002.
- 11- Roy et Bodson : Politiques d'appui au secteur informel dans les pays en développement ;édition economica ; Paris, 1994.
- 12- World Bank Group : World Developement Indicators data base, www.devdata.worldbank.org, 2006

13- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق، تقرير لجنة علاقات العمل ، جوان2004.